

## ٤

والتشريعات البشرية التي يضعها أولو الأمر، أو أهل الحل والعقد ، لجماعة المسلمين يمارسون الحياة على أساس منها ، هي الأخرى تستهدف تحقيق الصالح العام ، وتصدر عن رغبة في تحقيق الحياة الأفضل .

والقدماء من علماء الأصول قد انتهوا إلى ذلك ، وانتهوا إلى جانب ذلك إلى قضايا يحسن بنا أن نشير إليها في هذا المقام — وإن يكن في الحديث عنها هنا ما قد يؤخذ على أنه تكرار لما مضى ، ولا بأس عندنا في ذلك فالتكرار أداة من أدوات التأكيد .

والتشريعات البشرية إنما تدور حول ما لا نص فيه من أمور هذه الحياة الدنيا . أمور السياسة ، والادارة ، والاجتماع ، والاقتصاد ، والحرب ، والأمن ، وما أشبه .

ويرى بعض علماء المسلمين أن هذه التشريعات لا يمكن أن تدور حول المتقدات ، والعبادات .

وعبارتهم في ذلك هي : ( إذا علمت أن اجتهاد أولى الأمر هو الأصل الثالث من أصول الشريعة الإسلامية ، وأنهم إذا أجمعوا رأيهم وجب على أفراد الأمة ، وعلى حكامها ، العمل به فاعلم :

أن اجتهادهم خاص في المختار عندنا بالمعاملات القضائية ، والسياسية ، والمدنية دون العبادات والأحكام الشخصية — إذا لم ترفع إلى القضاء .

وأنه ينبغي أن يبنى على قاعدة :

جلب المنصالح وحفظها